

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

مداخلة معالي السيد وزير التجارة خلال الملتقى
الوطني حول المخاطر الغذائية

أجاس 16 جوان 2010

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين

السادة الوزراء...
السادة ممثلو مصالح الأمن
السادة ممثلو مختلف الدوائر الوزارية
السيدات والسادة رؤساء جمعيات حماية المستهلك
السادة ممثلو أرباب العمل والجمعيات المهنية
السيدات والسادة المديرين الجهويين والولائيين للتجارة
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام الوطنية

أيها الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بداية يطيب لي أن أرحب بجمعكم الكريم ممتناً لكم تلبية دعوتنا لحضور هذا
الملتقى الوطني حول الوقاية من الأخطار الغذائية وشاكراً في نفس الوقت كل من
ساهم في تنظيم هذا اللقاء.

والشكر موصول كذلك لممثلي وسائل الإعلام التي تولي كعادتها الاهتمام
اللازم لتغطية مثل هذا الحدث.

يندرج هذا اللقاء الوطني في إطار برنامج عمل وزارة التجارة في شطره
المتعلق بالتوعية والتحسيس حول مخاطر الإستهلاك ويأتي كتتويج للجمعيات
الجهوية الثلاثة التي نظمتها جمعيات حماية المستهلك بالتنسيق مع مصالح وزارة
التجارة مؤخراً، على مستوى ولايتي الأغواط وقالمة يومي 12 و26 ماي الفارط
ويوم 03 جوان بولاية بجاية.

إن اختيار شهري ماي وجوان لتنظيم مثل هذه اللقاءات هو إختيار موفق في
التوقيت والعنوان والشعار، إذ نحن في بداية فصل الصيف وموسم الحرارة الذي
عادة ما تكثر فيه الحوادث والمخاطر الغذائية، مما يستوجب علينا البحث في
أسباب التسممات الغذائية والسبل الكفيلة للتصدي لها بفعالية.

كما يدخل تنظيم هذا اللقاء ضمن الجهود التي تبذلها الحكومة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الرامي إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين اليومية مترجماً الإرادة الثابتة للسلطات العمومية من أجل السهر على صحة وأمن المواطن .

أيها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل؛

إن حماية المستهلك مهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق وزارة التجارة بلا شك، وقصد التكفل الجيد بهذه المهمة، ونظراً للمسؤولية المشتركة بين القطاعات فيما يخص هذا الانشغال، أشركت وزارة التجارة في ذلك كل مصالح الدولة المعنية وممثلي مختلف المتدخلين في السوق بصفتهم منتجين أو موزعين أو مستهلكين من خلال الحركة الجمعوية .

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه بفضل مشاركتكم الفعالة ومساهمتمكم الكبيرة أصبحت هذه اللقاءات غنية وثرية بالتوجيهات والتوصيات التي تحفزنا على مضاعفة الجهود واليقظة لتحسين ظروف حماية صحة وأمن المستهلكين .

كما تعلمون فإن العولمة نتج عنها التبادل الحر للمنتجات لاسيما الغذائية منها. وقد اندمجت بلادنا في هذا المسعى مع الدخول في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ومناطق التبادل الحر.

وتبقى نظافة وسلامة المواد الغذائية تشكل الانشغال الأكبر للسلطات العمومية نظراً لانعكاساتها على صحة وأمن المواطنين نتيجة استهلاك مواد غير مطابقة.

ولهذا الغرض، وضعت الجزائر تنظيماً ملائماً وسنت قوانين مناسبة للتكفل الفعلي بهذا الانشغال سمح باحتواء ظاهرة التسممات الغذائية عبر التراب الوطني.

ومن أهم النصوص التشريعية والتنظيمية التي تم إتخاذها مؤخراً نذكر منها:

أولاً: إصدار القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فبراير 2009 الذي دخل حيز التنفيذ يوم 9 مارس 2009، الذي حدد المبادئ الأساسية لحماية المستهلك من خلال وضع ستة (06) إلزاميات تقع على عاتق كل متدخل في وضع المنتجات والخدمات للاستهلاك هي :

1. إلزامية النظافة والنظافة الصحية وسلامة الأغذية؛
2. إلزامية إعلام المستهلك؛
3. إلزامية أمن المنتجات؛
4. إلزامية الضمان والخدمة ما بعد البيع؛
5. إلزامية مطابقة المنتجات؛
6. إلزامية المحافظة على المصالح المادية والمعنوية للمستهلك .

كما سن هذا القانون عقوبات إدارية وجزائية أكثر صرامة من شأنها ردع عدم احترام القواعد المرتبطة بحماية صحة وأمن ومصالح المستهلكين.

ثانياً : إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-114 المؤرخ في 18 أبريل 2010 الذي يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 97-37 المؤرخ في 14 جانفي 1997 الذي يحدد شروط و كفاءات صناعة مواد التجميل والتنظيف البدني وتوضيبيها واستيرادها وتسويقها في السوق الوطنية .

ثالثاً : إصدار قرار وزاري مشترك بين وزارة التجارة والصحة الذي يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 1997 المحدد لقائمة المنتجات الاستهلاكية ذات الطابع السام أو التي تشكل خطراً من نوع خاص وكذا قوائم المواد الكيماوية المحظور أو المنظم استعمالها لصنع هذه المنتجات.

لقد سمح وضع حيز التنفيذ لهذه النصوص التشريعية والتنظيمية بالإضافة إلى تلك المعمول بها سابقاً، تسجيل تطور كبير في نتائج المراقبة في الميدان خلال سنة 2009، حيث قارب عدد التدخلات المليون تدخل، سمح بالكشف عن ما يقارب 190.000 مخالفة ومتابعة أكثر من 165.000 تاجر مخالف مع حجز سلع بقيمة 875 مليون دج وغلق أكثر من 10.000 محل تجاري.

كما قامت مصالح الرقابة، خلال السنة الفارطة، بإقتطاع أكثر من 12.000 عينة تم تحليلها على مستوى 19 مخبر لمراقبة النوعية وقمع الغش التابعة للمركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم.

إن الجهود المتواصلات التي ما فتأت تبذلها مصالح الرقابة التابعة لوزارة التجارة، سمحت باحتواء ظاهرة التسممات الغذائية عبر التراب الوطني إلى حد بعيد، مما نتج عنه انخفاض كبير في عدد حالات التسمم المسجلة، حيث تقلص عددها من 9 آلاف حالة سنة 1990 إلى 4400 حالة سنة 2009، مع تسجيل حالتين وفاة، للأسف، بسبب استهلاك ماء الصهريج وعصير معروض للاستهلاك على الرصيف.

من جهة أخرى ومن خلال التحقيقات التي قامت بها المصالح الخارجية لوزارة التجارة تبين أن 60% من حالات التسممات الغذائية الجماعية سجلت بمناسبة الولائم والأفراح العائلية التي يتعذر مراقبتها من قبل أعوان الرقابة المؤهلين، كونها تحدث داخل الوسط العائلي ونسبة كبيرة منها كذلك وقعت على مستوى المطاعم الجامعية.

إن المعايير التي تمت على المستوى الوطني والمتعلقة بحالات التسممات الغذائية الجماعية، أظهرت أن المنتوجات الأكثر خطرا هي: اللحوم ومشتقاتها، الحلويات والمرطبات، والمياه.

بالإضافة إلى هذا فإن هناك مواد أخرى تتطلب عناية خاصة نظرا لخطورتها مثل: الأسماك، القشريات، المصبرات والفواكه والخضر غير المغسولة أو المسقية بالمياه الملوثة وكذا تناول الأطعمة على مستوى المؤسسات والمطاعم الجماعية ومحلات الأكل السريع التي لا تحترم عادة شروط النظافة.

كما بينت من جهة أخرى، التحاليل المنجزة على مستوى مخابر النوعية وقمع الغش التابعة للمركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم (CACQE) أنه من بين 10 عينات هناك 4 غير مطابقة أي ما يعادل 40% ويتعلق الأمر باللحوم ومشتقات الحليب والمياه والمشروبات.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل؛

على الرغم من النتائج المشجعة والانخفاض الملحوظ في عدد حالات
التسممات المسجلة سنوياً، فإن هذا لا يثنينا عن مضاعفة الجهود وتكثيف اليقظة
نظراً للاختلالات التي لازالت تميز سوقنا الوطنية والناجمة عن سوء حفظ
الأغذية، التجارة غير الشرعية والتقليد واستهلاك عادة مواد مشكوك فيها ذات
خطورة على صحة المستهلكين.

كلنا نعلم أن الخطر **"صفر"** غير موجود وتقلص حالات التسمم من سنة
لأخرى، لا يمنعنا من أخذ الاحتياطات اللازمة لتوفير أغذية سليمة للمستهلكين .

حقيقة، لقد بذلت مجهودات جبارة من قبل المتعاملين الاقتصاديين استجابة
لمتطلبات السوق الوطنية التي تحكمها المنافسة والتنافس، رغم ذلك فإن عملية
الغش تبقى موجودة، لاسيما على مستوى التوزيع مما يستوجب محاربتها
خصوصاً من خلال فرض احترام شروط النقل والتخزين والتداول والحفظ خاصة
التبريد.

ومن هذا المنطلق يجب على جمعيات حماية المستهلك أن تلعب دورها وفقاً
لمهامها النبيلة والثقيلة في نفس الوقت والتي يجب أن تتجسد ميدانياً عبر نشاط
إعلامي وتحسيسي متواصل موجه للمواطنين متضمناً الاحتياطات الواجب
اتخاذها بخصوص سلامة ونظافة المواد الغذائية، دون أن ننسى المكانة الهامة
التي يحتلها المتعاملون الاقتصاديون في مجال الجودة ومطابقة المنتوجات، لاسيما
من خلال الإلتزام الواقع على عاتقهم في **إطار الرقابة الذاتية**.

وفي نفس السياق، فمن الواجب التنسيق بين مختلف مصالح الدولة المؤهلة
في ميدان مراقبة مطابقة المنتوجات المعروضة للإستهلاك وحماية المستهلك
والمتمثلة أساساً في أسلاك الأمن (الدرك الوطني والأمن الوطني) ومصالح
الرقابة الأخرى التابعة لقطاعات التجارة، الداخلية (المكاتب البلدية للنظافة)،
الفلاحة، الصناعة، الصحة والبيئة....

إن تجسيد الحماية المثلى للمستهلكين يتطلب حتماً تجنيد كل المتدخلين في مسار
وضع حيز الإستهلاك للمنتوجات، لا سيما من خلال إعلام وتحسيس المهنيين
والمستهلكين عن طريق حركتهم الجموعية.

وعليه، ينبغي إيلاء الإهتمام البالغ والعناية الكاملة لبرامج عمل الجمعيات المحلية في ميدان حماية المستهلك الناشطة وعلى السلطات العمومية مسانبتها وتدعيمها باعتبارها ذات بعد جوارى وتعايش إنشغالات المجتمع.

نحن على يقين أن الأمر يتعلق بعمل طويل وشاق، لذا يجب أن تباشر الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا المجال بصفة منظمة ومرتكزة على مناهج عمل منسجمة ومخططة تستجيب لأهداف محددة من أجل القضاء على الرداءة والغش بكل أشكاله.

من هذا المنطلق وتكملة للتدابير المتخذة خلال البرنامج الخماسي 2004-2009 والمتعلقة بعصرنة أداة الرقابة من خلال:

- توظيف 1500 إطار جامعي في مجال مراقبة النوعية وقمع الغش؛
- الإنطلاق في إنجاز المخبر الوطني للتجارب لمراقبة المنتوجات الصناعية؛
- إقتناء تجهيزات ومعدات تقنية وعلمية (حقائب المراقبة) للقيام ببعض الإختبارات الميدانية،

- سيتم خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، إتخاذ تدابير تكميلية تتمثل في:
- تدعيم تعداد مصالح الرقابة بتوظيف 7.000 إطار جامعي منهم 1.000 خلال السنة الجارية؛
 - اقتناء 240 سيارة منها 90 خلال هذه السنة؛
 - اقتناء تجهيزات الرقابة الأولية؛
 - تكثيف الشبكة الوطنية لمخابر رقابة النوعية وقمع الغش؛
 - إنجاز منشآت إدارية (مقرات) لفائدة المصالح الخارجية لوزارة التجارة.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

إن موسم الاصطياف لهذه السنة سيتخلله شهر رمضان المعظم وبالتالي فإننا مدعوون كلنا سلطات عمومية، جمعيات حماية المستهلك ومتعاملين اقتصاديين للحذر الشديد من خطورة عدم احترام شروط النظافة والحفظ للمنتوجات الحساسة من جهة وكذا العمل على محاربة كل أشكال الغش والمضاربة في السوق قصد التأثير على الأسعار وتحميل المواطن مصاريف تفوق قدراته.

وهنا يجب التذكير بمصادقة مجلس الوزراء المنعقد يوم 11 ماي 2010 على تعديل الأمر المتعلق بالمنافسة و كذا النص المتعلق بالممارسات التجارية وذلك بإدراج أحكام تشريعية جديدة ستمكن مصالح الدولة من التدخل لمحاربة الزيادات غير المبررة في الأسعار وذلك من خلال تحديد هوامش الربح.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل؛

هذه هي الانشغالات الأساسية التي أردت أن أعبر عنها بمناسبة هذا اللقاء الوطني وإني على يقين، بأن مختلف التدخلات التي سوف تعرض اليوم، والنقاشات التي ستليها وكذا التوصيات التي تخرجون بها ستكون أرضية مرجعية واضحة لباقي أعمالنا.

وفي الأخير، أتمنى لملتقانا هذا كل النجاح والتوفيق وأشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ومن هذا المنطلق ومادام الأمر يتعلق بصحة وسلامة المستهلك فإننا ننتظر من القطاعات الوزارية المعنية بذل المزيد من المجهودات في إطار تشاوري منسق كل حسب اختصاصه:

وزارة الداخلية والجماعات المحلية:

تنشيط المكاتب البلدية للنظافة ودعمها باعتبارها الخلية الأساسية المكلفة بالرقابة الصحية للمنتوجات والخدمات المقدمة للمستهلكين .

وزارة الشؤون الدينية :

إدراج هذا الموضوع ضمن الدروس الدينية وخطب الجمعة.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :

تدعيم الرقابة الصحية على المنتوجات الحيوانية ذات الأصل الحيواني.
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية :

تعزيز الهياكل الخاصة بوضع حيز الاستهلاك لمنتجات الصيد البحري في ظروف صحية .

وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات :

ترقية معايير المنتوجات الغذائية والإشهاد على مطابقتها.

وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات :

تكثيف عمليات الوقاية من الأخطار الناجمة عن استهلاك المنتوجات الغذائية وتقديم النصائح والإرشادات اللازمة لربات البيوت عند تحضير وحفظ الوجبات الغذائية .

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي:

تحسين نوعية الخدمات على مستوى الهياكل والمرافق وترقية الممارسات الحسنة لتحضير وحفظ الأطباق الغذائية والقيام بالرقابة الذاتية للمنتوجات قبل تقديمها.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية :

ترقية الممارسات الحسنة لإنتاج وحفظ المواد الغذائية السريعة التلف والقيام بالرقابة الذاتية للمنتوجات قبل وضعها في السوق .

وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة :

تحسين نوعية الخدمات على مستوى الهياكل والمرافق السياحية وتحسين المواطن بأهمية نظافة المحيط.

وزارة الشباب والرياضة :

إدراج برامج خاصة بالسلامة الغذائية في نشاطات دور الشباب والمخيمات الصيفية .

الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة:

إدراج هذا الانشغال في جميع النشاطات الموجهة للأسرة.

مصالح الأمن:

المساهمة في محاربة المخالفات المرتبطة بالمساس بصحة وسلامة المستهلك وتقديم الدعم والمساعدة لمصالح الرقابة التابعة لوزارة التجارة، خاصة حالات التدخل التي تستدعي الاستنجد بالقوة العمومية.